أكد أن القيود الأمنية على التأشيرات أضرت بالاقتصاد الكويتي

البوص: قرار تقليص العمالة الوافدة جانبه الصواب

أكد النائب سعد البوص أن قرار وزيرة الشؤون بتقليص العمالة الوافدة بواقع مئة ألف سنويا جانبه الصواب، مؤكدا أن معالجة قضية العمالة الهامشية لابد أن تكون بطريقة مدروسة وليس بقرار لايفرق بين الصالح والطالح من الشركات.

وقال البوص في تصريح صحافي إن حل القضية يكون بتطبيق القوانين بحزم وعلى الجميع واحكام الرقابة على كل الشركات، فلا يجوز أن يكون هناك مطعما صغيرا لديه عمالة تفوق الستين عاملا في حين يتم التضيق على الشركات الكبرى.

وطالب البوص بالرقابة الجدية على جميع الشركات للتأكد من الشركات الحقيقية التي تمارس اعمالها وتلك الوهمية التي تستخدم للاتجار في الاقامات وضخ المزيد من العمالة الهامشية في البلاد.

وأضاف ان خفض العمالة سوف يؤدي إلى ارتفاع اجورها اضعافا مضاعفة، بل علينا جعل

■ الحل بالرقابة الجدية على الشركات ومحاربة «الوهمية» التي تستخدم للاتجار في الإقامات

الكويت بلداً مفتوحاً أمام العمالة مع احكام الرقابة وتطبيق القانون على الجميع وساعاتها لن يظل في البلاد سوى العمالة الحقيقية التي نحتاجها.

واقترح البوص أن تشكل وزارة الداخلية فرقة تختص بمتابعة دخول وخروج الوافدين بشكل منظم، فعلى سبيل المثال إذا دخل

سعد البوص

أحد الوافدين البلاد بكارت زيارة لمدة محددة يكون مسجلا لدى الداخلية موعد دخوله ومحل اقامته، وبعد انتهاء فترة اقامته المحددة بيوم تطرق افراد هذه الفرقة باب محل اقامته لترحيله لانه أصبح مخالفا للاقامة، كما هو الحال في دول العالم المتحضر.

وأكد البوص أن القيود التي

■ معالجة القضية لابد أن تكون مدروسة وليس بقرار لايفرق بين الصالح والطالح

تفرضها وزارة الداخلية على تأشيرات دخول الكويت اضرت كثيرا بالبلاد وتعد أحد معوقات تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري اقليمي، مضيفا انه علينا أن نستفيد من تجربة دبي التي تحقق من الحركة التجارية وفتح ابوابها لزوارها ما يوازي دخل النفط في ابوظبي، ولم نر

أي شكاوى في دبي من كثرة زوارها بل على العكس هذا يصب في صالح اقتصادها، لذلك علينا أن نعيد النظر في رؤيتنا للقيود المفروضة على تأشيرة الدخول ونفس الأمر بالنسبة للبحرين، ويكفي أن نعرف أن دولة مثل اسبانيا يدخلها أكثر من ستين أو سبعين مليون سائح سنويا يمثلون مصدر دخل رئيسي لها، فلماذا نضع نحن القيود على تأشيرات الدخول بهذا الشكل.

وقال مطلوب نظام للتأشيرات لايغلق البلد بشكل عشوائي أمام الناس فالأمر يحتاج إلى انضباط ومتابعة وليس المنع، وحتى في حالات منع دخول جنسيات بعينها لاسباب أمنية هم ادرى بها لايجب أن تطبق عشوايا بل هناك شخصيات من هذه الجنسيات تستحق الدخول سواء كانوا سياسيين أو رجال مال وأعمال لاغبار عليهم، فكيف تصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا في ظل السياسة الأمنية الحالية لوزارة الداخلية.

أكد أن الحكومة الحالية لم تقدم أداءً مقنعاً حتى الآن

حماد: ليس لدينا معارضة سياسية في الكويت بل «ملياردیرية» أصحاب مصالح

أكد النائب سعدون حماد العتيبي أنه ليس لدينا معارضة سياسية في الكويت بل لدينا معارضة مصالح وهي معارضة ملياردیرية، والحادث حاليا أنهم لم يدخلوا الانتخابات البرلمانية اعتراضا على نظام الصوت الواحد، والآن يريدون أي فرصة لحل مجلس الأمة من أجل العودة من أجل مصالحهم.

وقال حماد في تصريح صحافي إن وضع الشارع حاليا مستقر وبدأ العمل في انجاز المشاريع، كما تنظر المحكمة الدستورية حاليا في مرسوم الصوت الواحد والمؤشرات تؤكد أنه سيتم اقرار الصوت الواحد لأن مجلس الأمة قام بتحصينه بعد اقراره، لذلك ليس لديهم مجال سوى انتظار انتهاء السنوات الاربع مدة المجلس الحالي، وأملهم الوحيد أن يقوم مجموعة من النواب من هنا أو هناك بتوجيه سيل من الاستجوابات مما يؤدي إلى حل المجلس واجراء انتخابات برلمانية جديدة يعودون من خلالها إلى المجلس مرة اخرى.

وأضاف حماد أن أغلب النواب السابقين الذين اعترضوا على مرسوم الصوت الواحد سوف يدخلون الانتخابات المقبلة لكن لن يتكرر ما كان يحدث سابقا من تبادل للاصوات فلا يوجد في أي نظام ديمقراطي في العالم نظام الاصوات الاربعة كما كان يحدث في الكويت.

وقال لايوجد رضاء عن الحكومة الحالية فلم نر حتى الآن انجازا واضحا فالوضع الصحي متردٍ وكذلك وضع التعليم والكهرباء فلا توجد حلول ملموسة، وكذلك وضع القطاع النفطي الذي يعاني من خسائر ضخمة وغرامات الداو وهناك غرامة اخرى تنتظرنا في مشروع فيتنام، ونتمنى أن تكون الحكومة الحالية على قدر المسؤولية بعدما مر نحو اربعة أشهر من مهلة الشهور الستة.

الصبيح: خطة احترازية في جميع المسالخ استعداداً لشهر رمضان المبارك

قال المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح ان البلدية وضعت خطة احترازية واتخذت تدابير مبكرة لاسيما في قطاع المسالخ استعدادا لشهر رمضان المبارك.

وأوضح الصبيح لـ «كونا» أمس ان الخطة الاحترازية تتضمن ايقاف جميع الاجازات لموظفي المسالخ ووقف الذبح الخاص في الملاحم والمعارض الخاصة بمتعهدي الذبح مشددا على أن البلدية تفرض رقابة دورية ودائمة على جميع المسالخ في المحافظات الست وتحظر الذبح خارج المسالخ المعتمدة.

وبين ان جميع العاملين في المسالخ يخضعون للكشف الطبي والدوري ومرخص لهم صحيا اضافة الى وجود أطباء بيطريين لفحص الذبائح وتعقيم الأجهزة والمعدات المستخدمة في عملية الذبح فضلا عن التشديد على نظافة المسالخ وتعقيمها واخضاعها لرقابة محكمة.

وذكر ان البلدية تحظر الذبح خارج المسالخ التي وفرتها الدولة وتخضع لرقابة البلدية الصحية والإشراف الطبي وتتخذ كل الاجراءات القانونية تجاه المخالفين من القصابين الجائلين حفاظا على صحة المواطنين والمقيمين مشيرا الى أنه يوجد في كل مسلخ صالة لذبح المواشي بصحبة المواطنين.

خلال لقائه مع أعضاء الجمعية

رئيس اللجنة التعليمية: دعم كامل لمطالبات أعضاء هيئة التدريس

■ الخضر: قانون الجامعات الحكومية الجديد سيساهم في تلافي الكثير من المشكلات

الحسيني مستقبلا أعضاء جمعية هيئة التدريس

أكد رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.محمد الخضر ان وفداً من الجمعية برئاسته وحضور أمين الصندوق د.عبدالله البسام، قاموا بمقابلة رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة د.مشاري الحسيني، وذلك لمناقشة العديد من القضايا الجامعية التي تهم أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

وبين الخضر أن من أبرز الموضوعات التي تمت مناقشتها، موضوع كادر أعضاء هيئة التدريس والذي تم اقراره في مجلس الجامعة بتاريخ 2011/11/17، وكذلك مميزات أعضاء هيئة التدريس التي تم الموافقة عليها في مجلس الجامعة بتاريخ 2009/4/20، وكذلك سرعة إقرار قانون الجامعات الحكومية الجديد الذي سوف يساهم بشكل كبير في تلافي الكثير من المشكلات.

وأضاف أن المطالبات التي تقدمت بها جمعية أعضاء هيئة التدريس تعتبر ذات أهمية كبيرة لدى أعضاء هيئة التدريس، ولها انعكاسات على العملية التعليمية في البلاد، وترى الجمعية أنها ستساهم في معالجة بعض القصور وتحقق الاستقرار الوظيفي والأكاديمي والبحثي لعضو هيئة التدريس، وتعمل على تهيئة المناخ الملائم له.

وأشار إلى أن الحسيني أكد دعمه الكامل لمطالبات جمعية أعضاء هيئة التدريس ووعد بتبني هذه القضايا داخل مجلس الأمة ودعمها.

ومن جهة أخرى قال الخضر إن وفداً من الجمعية قابل أيضا النائب د.صلاح العتيقي والذي وعد أيضا بمساندة ودعم حقوق ومميزات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، والوقوف مع مطالبات الجمعية المستحقة والتي تقدمت بها الجمعية.

الحسيني: سأستجوب الابراهيم بسبب مفاجأة في مناقصة كبرى

قال النائب مشاري الحسيني: قدمت اسئلة لوزارة الكهرباء وهناك تجاوزات تحمل شبهة غير قانونية في لجنة المناقصات المركزية وهذا سلوك غير مقبول والمساءلة سيكون سقفها مرتفعا ولا تستبعد الاستجواب

واكد انه ستكون هناك مفاجأة كبيرة بعد نشر هذه الوثيقة والاستجواب مثبت بالادلة ولا يقبل التأويل ونحن ننتظر الردود واذا لم يكن هناك اصلاح فوري لما حصل سأقدم استجوابا لوزير الكهرباء وبكل تأكيد ستدعمني فيه كتلتي «المستقلون».

وبين ان التجاوز يتعلق باحدى المناقصات الكبرى وتثبته وثيقة موقعة من امين سر لجنة المناقصات المركزية.

تتمات

الحمود: أمن الوطن

على سلامة أبنائها»، مؤكدا دعمه لكل عمل مبدع خلاق، ومشدداً على أن الحفاظ على الضبط والربط أساس العمل الشرطي.

من جهة أخرى استقبل 13 ضابطا من خريجي جامعة فرجينيا كومنولث، بالولايات المتحدة الامريكية وكلية شرطة أبو ظبي وأكاديمية شرطة دبي، حيث أدى الخريجون القسم أمام الوزير الذي أصدر قرارا بتعيينهم بقوة الشرطة بأول مربوط رتبة ملازم، ونقل الحمود إلى الخريجين تهنئة القيادة السياسية العليا.

وقد نقل الحمود إلى الخريجين تهنئة القيادة السياسية العليا ممثلة في سمو أمير البلاد المفدى القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

كما توجه إلى أبنائه الخريجين بالتهنئة، وبارك لقيادات وزارة الداخلية انضمام كوكبة جديدة من الشباب الذي نذر نفسه لخدمة امن الكويت وأمان مواطنيه، وحثهم على بذل مزيد من الجهد والعطاء، مؤكدا أن انخراطهم في العمل مع زملائهم منتسبي وزارة الداخلية هو السبيل الأساسي لتطوير أدائهم الأمني وإكسابهم المهارات والخبرات، والارتقاء بها على نحو يؤدي إلى دعم الحفاظ على أمن بلادهم ومقدراته وسلامة المواطنين والمقيمين.

ودعاهم إلى أن يكونوا على مستوى المسؤولية فهم يمثلون وزارة الداخلية وأن يتحلوا بالالتزام والدقة والانضباط، وتمنى لهم دوام التوفيق والنجاح في عملهم بوزارة الداخلية.

من جهة أخرى تواصلت أمس ردود الفعل النيابية على تلويح البعض باستواب وزير الداخلية، وفي هذا السياق قال النائب هشام البغلي: «عندما نقدم النصح للوزراء جهرا أو سرا فهدفنا الإصلاح، وعندما لا يأخذون بالنصيحة فهم يتسترون على فاسد، فليتحملوا عواقب إبقائهم الفاسدين في مناصبهم.

أضاف ان «قبول أي وزير بالإبقاء على قيادي فاسد في وزارته يعني قبوله تحمّل المسؤولية عن أخطاء هذا القيادي، فالحل في تطهير الوزارات ممن تدور حولهم شبهات فساد».

من جهتها قالت النائبة صفاء الهاشم في تصريح لها أمس: «انتبه يا معالي وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، إن لم يتم الاعلان عن أسماء الاخوان الكويتيين والنواب السابقين المنتمين للحزب المتورطين بخلية الامارات خلال أيام، فإنك ستحرق كارتك الأخير معنا لو فعلتها».

أضافت الهاشم: «نما إلى علمنا أنهم يتفاوضون معك لشطب أسمائهم من القائمة مقابل ترك معارضتهم».

في سياق متصل عقب النائب عدنان المطوع على تلويح بعض النواب باستجواب وزير الداخلية بقوله: إن الكويت تمر بظروف تستوجب اتخاذ كافة الاحتياطات الامنية، الا ان كثرة الاخطاء تستدعي النواب ان يقوموا بالدور الرقابي، لتصحيح الاخطاء والمسؤولية الرقابية تحتم علينا ذلك.

وبين ان «القصور قصور حكومي اكثر منه تشريعيا والموضوع الامني في الاولوية»، لافتا إلى أنه يحمل وزير الداخلية هذا الجانب، مشيرا إلى انه سبق وتمت المطالبة بهيكل تنظيمي الا ان الوزير اهمل في هذا الجانب وقال المطوع اؤيد اي خطوات في صالح الكويت وامنها واستقرارها.

في المقابل وصف النائب سعد البوص الوزير الحمود بانه «رجل مجتهد يأخذ ملاحظات النواب بعين الاعتبار، موضحا في الوقت نفسه أن «الاستجواب حق دستوري لكل نائب»، لكنني أود معرفة المسببات الجديدة لتقديم استجواب جديد لوزير الداخلية».

ولفت البوص إلى أن العمل الأمني ليس بالسهل وإنجاز الأمور المتعلقة به يتطلب بعض الوقت، مشددا في الوقت نفسه على أهمية استمرار الرقابة البرلمانية، من دون تهاون في هذا الجانب، او في الجانب التشريعي.

كتلة المستقلين أدلت بدلوها في الموضوع، حيث أكد عضو الكتلة النائب مشاري الحسيني أن «المستقلين» التزمت بالاتفاق الأدبي مع الحكومة، بشأن التدرج في استخدام الأدوات الدستورية، وقدمت أسئلة برلمانية إلى وزير الكهرباء ننتظر إجاباتها، ولكن ما وقع في أيدينا من تجاوزات في لجنة المناقصات المركزية يدين السلوك الموجود في الوزارة، وهناك مناقصات يتم إرساؤها على جهات معينة.

ولم يستبعد الحسيني أن تستخدم الكتلة كل أدواتها الدستورية للوصول إلى الحقيقة، مستدركا في الوقت نفسه بالقول: إنه إذا تم إصلاح الخلل خلال فترة قصيرة، فسيكون هناك تفاهم حول الموضوع.

في سياق متصل اعتبر النائب سعدون حماد أنه «ليس لدينا معارضة سياسية في الكويت، بل لدينا معارضة مصالح، وهي معارضة ملياردیرية، والحادث حالياً أنهم لم يدخلوا الانتخابات البرلمانية اعتراضاً على نظام الصوت الواحد، والآن يريدون أي فرصة لحل مجلس الأمة من أجل العودة من أجل مصالحهم».

وقال حماد في تصريح صحافي: إن وضع الشارع حالياً مستقر وبدأ العمل في إنجاز المشاريع، كما تنظر المحكمة الدستورية حالياً في مرسوم الصوت الواحد، والمؤشرات تؤكد أنه سيتم اقرار الصوت الواحد لأن مجلس الأمة قام بتحصينه بعد اقراره، لذلك ليس لديهم مجال سوى انتظار انتهاء السنوات الاربع مدة المجلس الحالي، وأملهم الوحيد أن يقوم مجموعة من النواب من هنا أو هناك بتوجيه سيل من الاستجوابات، مما يؤدي إلى حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة يعودون من خلالها إلى المجلس مرة أخرى.

أضاف حماد أن أغلب النواب السابقين الذين اعترضوا على مرسوم الصوت الواحد سوف يدخلون الانتخابات المقبلة، لكن لن يتكرر ما كان يحدث سابقا من تبادل للاصوات، فلا يوجد في أي نظام ديمقراطي في العالم نظام الاصوات الاربعة كما كان يحدث في الكويت.

تجنيس 4 آلاف

ممن عُرفوا في «أسود الجزيرة»، والذي وصل عددهم إلى 16 نزيلاً بعد الافراج عن تسعة في وقت سابق لإنهاء فترة محكوميتهم.

واضاف ان ممثلي وزارة الداخلية ابلغوا اللجنة ان المفرج عنهم انخرطوا في المجتمع بعد ان تخلوا عن الافكار المتطرفة والتكفيرية، ولم تسجل عليهم اي مشاكل أمنية، الامر الذي يزيد من الحاجة الى تنفيذ برنامج اصلاحي لهؤلاء النزلاء، تمهيداً لشمولهم بأي عفو قد يصدر في المناسبات الوطنية.

وقال «تبين للجنة ان من بين النزلاء الستة عشر من تراجع فعلا عن الافكار المتطرفة فيما آخرون يطلبون الحوار معهم لأن أفكارهم مازالت متقلبة، بينما يتمسك البعض منهم بأفكاره المتشددة، ولذا لابد من تنفيذ دورة اصلاحية لهم، وبعد ذلك يتم تقييم الفئات الثلاث، على امل الافراج عن الذين يتجاوزون هذه الدورة ويؤكدون تخليهم عن الإفكار المتشددة، وتوقع الفيلكاوي الانتهاء من اقرار هذا البرنامج التأهيلي قريبا.

واوضح الفيلكاوي ان اللجنة تباحثت في القسم الثاني من الاجتماع ما يتعلق في غير محددي الجنسية بحضور ممثلي الجهاز المركزي واللجنة التنفيذية العليا والادارة العامة للجنسية ووثائق السفر، مبينا أن الاجتماع ركز على آلية التجنيس فيما بين الجهات الثلاث.

واشار الى ان اللجنة حصلت على تعهد حكومي بتنفيذ قانون تجنيس أربعة آلاف مع نهاية العام الجاري، مبينا ان الآلية تكون بتجنيس اصحاب ملفات الجنسية ليتم تباعا تجنيس ذويه.

وقال: ان الجهات المختصة ابلغت اللجنة بانها تأخذ وقتاً لتمحيص الملفات، والتثبت من أحقية طالبي الجنسية عبر الجهات الثلاث»، مبينا أن التركيز في الجنسية سيكون على العسكريين ممن أثبتوا تواجدهم في الكويت قبل العام 1965 بأي وثيقة رسمية، وعلى العاملين في القطاع النفطي، وأقارب الكويتيين وأبناء الكويتيات.

وذكر الفيلكاوي أن ممثلي الجهات الثلاث ابلغوا اللجنة انه سيتم استبعاد من لا يحمل احصاء 1965، ومن لم يقم طبقاً للقانون الصادر العام 1983 بتسجيل بياناته لدى مختاري المناطق التي يسكنونها، الا ان اللجنة شددت على ضرورة منح الجنسية لمن تنطبق عليه الشروط مع عدم تجاهل حقوقهم الانسانية والمعيشية، وهو ما ايده ممثلو الجهات الثلاث.

من جهة أخرى وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على اقتراح بقانون بشأن تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة في الجمعيات التعاونية والهيئات الرسمية بصفة الاستعجال.

وقال مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشأن قبول ذوي الاحتياجات الخاصة في البعثات الدراسية لتشجيعهم على التعليم في الخارج.

وأضاف النائب الصانع ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشأن حق الاضراب للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص وعلى الاقتراح بقانون بالغاء قانون الـ«بي.أو.تي» واحالته الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية.

وذكر انه تمت الموافقة على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية واحالته الى اللجنة المختصة اضافة الى موافقة اللجنة على اقتراح بقانون بشأن حقوق المريض.

واشار الى رفض اللجنة رفع الحصانة البرلمانية عن النواب صفاء الهاشم ومعصومة المبارك وعبدالحميد دشتي فيما يتعلق بقضايا جنح صحافة «لوجود الكيدية».

من جهة أخرى وافقت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها أمس على عدد من التعديلات المقدمة على مشروع قانون الهيئة العامة للغذاء والتغذية الذي سبق واقره مجلس الامة في مداولته الاولى.

السفارة العراقية

«وجود 37 ألف اسم من البدون جاء بهم المالكي وأسماؤهم موجودة، نصف أو ثلاثة أرباع تلك الأسماء لديهم انتماءات سياسية الى جيش المهدي أو تيار مقتدى الصدر، والحكومة لديهما علم بذلك»، وما تم تداوله مرة اخرى في عدد من الصحف الكويتية بتاريخ 2013/3/25، فتبين أن ما تحدث به النائب الحسيني اخبار عارية عن الصحة وليس بها أية مصداقية، ويُعد إتهاما باطلا – لا أساس له من الصحة – لدولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي.

ترفض السفارة هذه التصريحات جملة وتفصيلاً منوهة إلى عدم تكرار مثل هذه الإشاعات المغرضة وضرورة توخي المصداقية في إطلاق مثل هكذا تصريحات حفاظاً على المصلحة العليا المشتركة بين جمهورية العراق ودولة الكويت الشقيقة، إن مثل هذه التصريحات السلبية تتقاطع والتطورات الإيجابية بين البلدين الشقيقين.

«السكنية»: تأجيل

وزارات الخدمات لابداء الرأي تمهيدا لطرح المشروع خلال شهر ابريل الجاري الا انه على ضوء تحفظ وزارة الكهرباء والماء على تنفيذ المشروع لوجود مخزون استراتيجي للمياه الجوفية في المنطقة تحت الاستخدام الحالي والمستقبلي تم عقد اجتماع مع مسؤولي وزارة الكهرباء والماء في مقر المؤسسة يوم الاثنين الماضي بخصوص المشروع.

واوضح ان الاجتماع شهد مناقشة تحفظ الوزارة على تنفيذ المشروع بسبب المخزون المائي الموجود داخل حدود المشروع وبعد الحوار والمناقشة المستفيضة تم الاتفاق على الاستمرار في تنفيذ المشروع على أن يتم استقطاع جزء من مساحة الارض ولذلك للمحافظة على مخزون المياه.

«البترول»: تنفيذ

على التحالفات السبع من الشركات العالمية التي تم الموافقة عليها وبعدها ستقوم تلك التحالفات وخلال ستة أشهر بتقديم عطاءاتها الخاصة بالمشروع لتبدأ بعدها مرحلة تقييم العطاءات ثم التنفيذ.

ولفت الى ان مشروع الوقود البيئي «كبير جدا» ويشمل تحديث كامل لمصفاة ميناء عبدالله وميناء الاحمدي باضافة وحدات جديدة وكثيرة وتحديث الوحدات القديمة وتطويرها بميزانية مرصودة بحدود 4.6 مليارات دينار متوقعا أن تكون «العطاءات أقل».

واكد العجمي ان لجنة المناقصات المركزية قد انهت جميع الاجراءات الخاصة بالمشروع ولم يتبق سوى الاعلان عن الموافقة اليوم وتسلم الكتاب الرسمي لإطلاق المشروع وعرضه على التحالفات متوقعا ان يبدأ تنفيذ المشروع مع بداية العام الجديد 2014.

وحول مشروع المصفاة الرابعة والمقدر له ميزانية تبلغ 4 مليارات دينار كويتي لفت العجمي الى انه وبعد تسلم العطاءات الخاصة بالوقود البيئي ستطرح مناقصة المصفاة الجديدة «ونقوم حاليا بالانتهاء من الوثائق وتأهيل الشركات كما فعلنا في الوقود البيئي» متوقعا الانتهاء من الوثائق وتقييم التحالفات مع نهاية شهر ديسمبر المقبل.

واكد ان البترول الوطنية ماضية في مشروعاتها الاخرى غير المشروعين الضخمين «الوقود البيئي والمصفاة الجديدة» مشيرا الى ان من المشروعات الكبيرة الذي تعمل عليها الشركة حاليا هو مشروع «مناولة الكبريت».

واشار العجمي الى ان مشروع مناولة الكبريت مشروع كبير وحيوي «وقد تسلمت الشركة العطاءات وكان اقل الاسعار من شركة «ديلم الكورية» بـ147 مليون دينار وجار التقييم حاليا للعطاء ومن المتوقع ترسية المناقصة على هذه الشركة خلال شهر ونصف على الاكثر».

لجنة تحقيق

الموزري قدم بلاغا ضد وزير الاعلام حيث قامت وزارة الإعلام التي كان يترأسها الوزير المبلغ ضده ببث رسائل نصية وصوتية ومرئية ورفع لافتات على الطرق والمواقع الاعلانية لدعوة المواطنين للمشاركة بالانتخابات.

الهيفي: جادون

واوضح الوزير الهيفي في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح مؤتمر «تحديات عالم طب الأسنان» أمس أن المدارس العلمية كثيرة ومختلفة وجمعها معايشري الساحة ويطور الفكر للتعامل مع المرضى وكذلك التشخيص والعلاج الذي يختلف من خبرة لأخرى مؤكدا الخروج بتوصيات مهمة حين تلتقي هذه الخبرات.

من جانب آخر أكد الهيفي حرص الوزارة على أن تكون الخدمات الصحية قريبة من كل مواطن ومقيم على أرض الكويت مبينا أن أهم ما انجزته الوزارة في الفترة الاخيرة هو أن تكون العيادات التخصصية في أماكن بعيدة عن المناطق.

رولا: اختيار

«الموظفون المهنيون الشباب»، وأضافت الوزيرة دشتي في بيان صحافي أمس ان البرنامج المذكور يأتي تنفيذا لاتفاقية التعاون التي وقعتها الحكومة الكويتية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي «يو.ان.دي.بي» في الكويت في شهر نوفمبر الماضي تحت اسم برنامج الموظفين المهنيين الشباب وتتكفل الحكومة بمقتضاه بايفاد 10 من الموظفين الكويتيين المهنيين الشباب للعمل ضمن منظومة الامم المتحدة في مجالات متعددة.

وذكرت من بين تلك المجالات ما يتعلق بالحوكمة والتنمية البشرية والبيئة والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص والمعلومات والاتصالات.

عباس: لسمو الأمير

وقال الرئيس عباس في مقابلة خاصة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» قبيل زيارته للكويت انه كان لسمو امير البلاد «موقف كريم بابلاغي عدم ممانعته ازاء اعادة فتح السفارة الفلسطينية وارسلنا سفيرا واعتمد من قبل الحكومة الكويتية وافتتحت السفارة وهذه نهاية للغمة التي حصلت عام 1990».

وتحدث الرئيس الفلسطيني عن دور سمو الامير في اعادة العلاقات بين البلدين قائلا «اعرف الشيخ صباح منذ السبعينات ومنذ ذلك الوقت كان دائما وابدا فعالا في القضية الفلسطينية وكان دائما على رأس اي لجنة تشكل في لبنان وغيرها من الدول لحل اي مشكلة تحصل مع الفلسطينيين.

كما نوه بان دولة الكويت احتضنت حركة «فتح» بدايات انطلاقتها واجريت فيها اول انتخابات لمنظمة التحرير عام 1964 ومن بعدها قطر وحتى هذا اليوم الحكومة والشعب الكويتي يحتضنون القضية الفلسطينية.

السعودية: أحكام

بتهمة والشروع في استهداف مطار عرعر بعملية انتحارية، كما قضت بسجن المتهم الثالث 12 سنة بتهمة السفر لأفغانستان والشروع في السفر للعراق للمشاركة في القتال والشروع في التخطيط لاستهداف مطار عرعر.

أما المتهم الرابع، فصدر حكم بسجنه أربع سنوات بتهم بينها الخروج إلى منطقة صحراوية جنوب المملكة للتدرب على السلاح بقصد السفر للعراق للمشاركة في القتال، في حين صدر حكم بالسجن على المتهم الخامس بتهمة التستر على اثنين من المتهمين، وهو الحكم نفسه الصادر بحق المتهم السادس، بعد إدانته بالتدرب على السلاح.

أما المتهم السابع، فقد قضت المحكمة بسجنه لثلاث سنوات، بتهمة التدرب على السلاح، ولم يثبت في حقه التستر على إحضار شقيقة أحد أخطر أعضاء التنظيم والمطلوبة أمنيا وإيواؤها في منزلهم، دون أن تذكر المحكمة اسم العضو المشار إليه. ولفتت وكالة الأنباء السعودية إلى أن المدعى عليهم والمدعي العام اعترضوا على الأحكام.